

مؤتمر الحوار يبي

محمد حسين العيدروس عضو

نبارك الفرق التي سلمت تة

تبدأ غداً «الثلاثاء» برئاسة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني المتعقد بصنعاء منذ الـ 18 من مارس الماضي، بمشاركة 565 عضواً يمثلون مختلف الأحزاب والقوى السياسية والشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني، وذلك تنفيذاً لما أكدت عليه المبادرة الخليجية والبيها التنفيذية المزممة بهدف حل الأزمة اليمنية، ومن المقرر أن تستمر الجلسة الختامية الى ما بعد عيد الأضحى المبارك.. ويتطلع اليمنيون الى تقديم فرق العمل التسعة المنتقاة عن مؤتمر الحوار حلول شاملة وجذرية للعديد من القضايا الوطنية والملفات الشائكة والمتمثلة في القضية الجنوبية وقضية صعدة وبناء الدولة وبناء الجيش والامن واستقلالية الهيئات والحكم الرشيد والحقوق والحريات والتنمية الشاملة.

وكان فريق عمل الحكم الرشيد أقر تقريره النهائي الذي تحفظ على التوقيع عليه المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله «الحوثيين»، وتضمن التقرير 52 موجهاً دستورياً و157 موجهاً قانونياً و38 قراراً وتوصية، كما أقر فريق الحقوق والحريات رفع تقريره النهائي الى الامانة العامة لمؤتمر الحوار بعد التصويت على كافة المواد التي تضمنها التقرير بعد توقيع أعضاء الفريق على مسودته، حيث امتنع عن التوقيع مكون الإصلاح والارشاد فيما أجل التوقيع على التقرير عدد من أعضاء الحراك وجزء من مكونات الشباب وأنصار الله.

ورفع فريق أسس بناء الجيش والامن تقريره متضمناً تحفظ المؤتمر الشعبي العام وحزب التحالف على بعض الفقرات لاشتمال التقرير قرارات ومواد تحرم على أبناء المؤسستين الدفاعية والامنية من ممارسة حق التصويت والترشح.

أما فريق الحقوق والحريات فقد أقر 292 مادة في تقريره الختامي، من بينها تحديد سن الزواج للمرأة بـ 18 عاماً، إضافة الى مواد أخرى تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية والحقوق السياسية للمرأة وحققها في الترشح للانتخابات بما في ذلك الرئاسية.

كما أكد فريق أسس بناء الجيش والامن واللواء يحيى الشامي أن انسجام وتوافق الفريق واللجنة المصغرة وتفاعلهم في النقاش وتقديم الملاحظات والمقترحات بأجواء إيجابية ساهمت في إنجاز أعمال الفريق والتوافق على التقرير النهائي للفريق وتضمن تقرير أسس بناء الجيش والامن 19 موجهاً دستورياً و50 موجهاً قانونياً ونحو 45 قراراً أنياً تنفيذياً لمعالجة الاختلالات الحاصلة حالياً في مؤسستي الجيش والامن والأجهزة الاستخباراتية والعديد من التوصيات.

أما لجنة الحلول والضمانات المبنقة عن فريق قضية صعدة فقد أقرت 60 قراراً كقمترحات للحلول القضية، فيما صوت فريق التنمية الشاملة برئاسة أحمد بازعة على 325 قراراً وموجهاً دستورياً وقانونياً وتوصية.

كما يواصل الفريق المصغر المنتق عن فريق القضية الجنوبية والمكلف بإعداد الحلول والضمانات للقضية الجنوبية اجتماعاته بحضور مبعوث الامين العام للأمم المتحدة الى اليمن جمال بن عمر.

حيث أقر فريق الحقوق والحريات 21 مادة في تقريره الختامي من بينها تحديد سن الزواج للمرأة بـ 18 عاماً، إضافة الى أمور أخرى تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية والحقوق السياسية للمرأة وحققها في الترشح للانتخابات بما في ذلك الرئاسية.

إعداد/

منصور الفدره- فيصل الحزمي- علي الشعباني - هناء الوجيه

◇ أنهت عدد من فرق عمل الحوار الوطني تقاريرها النهائية وسلمتها للجنة التوفيق.. كيف تقرؤون مخرجات الحوار.. وما هي الضمانات لتنفيذها؟

- بصورة عامة اعتقدت أن فرق الحوار التي سلمت تقاريرها عملت عملاً جيداً وتوافقوا والجميع يبارك هذا التوافق، وبالنسبة للضمانات فإن مصداقية وإرادة وتعاون مختلف الأطياف السياسية فيما بينها، بالإضافة الى اسناد الشعب لهذه المخرجات تعتبر الضمانات الأقوى.. زد على ذلك أن هناك ضمانات خارجية تتمثل بالدول الراعية للمبادرة.

الوطن محتاج لإبنائه

◇ كيف تتوقعون تعاطي الشارع الجنوبي مع مخرجات القضية الجنوبية؟

- القضية الجنوبية هي أهم محاور الحوار الوطني، وكنا نتمنى أن تشارك جميع فصائل الحراك في الحوار حتى يكون رأي أبناء المحافظات الجنوبية واحداً قوياً، ولكن الأخوة الذين جاءوا باسم الحراك لا يمثلون الغالبية والشارع الجنوبي يرفضهم، والآن بعض فصائل الحراك تعلن رفضها لمخرجات الحوار وتقول إنها ليست معنية بها.. ونحن لا نلومهم لأنهم لم يمثلوا في الحوار وكان يفترض أن تتاح الفرصة للجميع للمشاركة في الحوار لنضمن قبول الشارع الجنوبي لمخرجات الحوار وكل فريق يقنع قاعدته الشعبية بما توافقت عليه في الحوار، وأتمنى أن يتفق المتحاورون على أشياء ترضي أبناء المحافظات الجنوبية.

◇ ماذا عن قيادة المعارضة في الخارج؟

- قيادة المعارضة في الخارج لم تشارك في الحوار ونسمع تصريحات لهم بأنهم يرفضون مخرجات الحوار، ومن الطبيعي أن أي طرف لم يشارك في الحوار سيرفض مخرجاته، ولا نتوقع منه أن يسهم في تنفيذها، وأتمنى على المعارضة في الخارج أن تشارك وتساعد في تنفيذ مخرجات الحوار لأنهم جزء من الوطن والوطن محتاج لتضافر جهود كافة إبنائه في الداخل والخارج. وإذا كانت القرارات التي تتعلق بالقضية الجنوبية صائبة ووجدت معها المصداقية، فأعتقد أننا سنجد طريقها للتنفيذ خصوصاً وأن معظم القضايا المرتبطة بالقضية الجنوبية هي قضايا حقوقية وحلها مرتبط بمصداقية حكومة الوفاق الوطني التي لم تقدم حتى الآن

محمد حسين العيدروس عضو

نبارك الفرق التي سلمت تة

قال الاستاذ محمد حسين العيدروس عضو مؤتمر الحوار الوطني ان معظم مشاكل القضية الجنوبية حلها مرتبط بمصداقية حكومة الوفاق.

واشار العيدروس في هذا الحوار الى ان الخروج عن المبادرة الخليجية تسبب في كثرة القضايا الخلافية في مؤتمر الحوار الوطني.. الى التفاصيل..

المعرقلون للحوار هم الذين يسعون للخروج عن المبادرة

القضايا الخلافية في الفرق ج

لحل مشكلة الأراضي وكذا إعادة الجنود والضباط المسرحين من أعمالهم والواقع أن حكومة الوفاق ليس لها دور يذكر تجاه تنفيذ النقاط الـ 31، وأشعر أن الاختلالات الأمنية التي تعيشها البلاد ناتجة عن تقصير حكومة الوفاق في مهامها، لأن الأمن والاستقرار هما الأساس لحل المشكلات الموجودة في المحافظات الجنوبية خاصة وأنهم لم يشهدوا غياب الأمن لمرحلة طويلة، كما نشهده اليوم..

إقليمنا تاريخي

◇ يبدو أن هناك توجهاً نحو خمسة أقاليم من ضمنها

شبيناً ملموساً في تنفيذ النقاط العشرين والحدى عشرة.. صحيح أنها بذلت جهداً في الترويج لها عبر اجتماعات مجلس الوزراء بالإضافة الى الخطة التي قالوا إنهم وضعوها، واعتقد أنها بدأت متأخرة وكان يفترض بها في وقت مبكر خاصة وأنها تعلم أن هناك حواراً ويتطلب القيام ببعض الإجراءات على الواقع العملي تجاه حل القضايا المتعلقة بالنقاط الـ 31، وللأسف حكومة الوفاق أضاعت عامين وهي تعك قضايا هامشية ومماحكات سياسية.. وإذا كان هناك إجراءات حصلت فهي إجراءات من جانب فخامة الأخ رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي والذي أصدر قرارات تشكيل لجنة

د. محمد علي مارم رئيس فريق بناء الدولة :

القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها لم ترجع إلينا من لجنة التوفيق



أوضح الدكتور محمد علي مارم رئيس فريق بناء الدولة ان لجنة التوفيق لم تعيد للفريق القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها. وقال مارم ان اختلافنا حول هل يكون الدين الاسلامي مصدراً رئيسياً للتشريع ام الدين الاسلامي مصدر جميع التشريعات! مشيراً الى ان مخرجات الحوار بحاجة الى خطة لترجمة المخرجات من الوثيقة الى التطبيق وان على اليمنييين ان يصيغوا الضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار.. فألى نص الحوار :

اختلافنا حول هل يكون الدين الاسلامي مصدراً رئيسياً للتشريع أم الدين الاسلامي مصدر جميع التشريعات؟!

الفرق التسع أنجزت عملها بشكل كبير

نحتاج إلى خطة لترجمة المخرجات من الوثيقة إلى التطبيق

التفكير فيه من اليمنييين بشكل عام ومن مؤتمر الحوار بشكل خاص ومن الدول الراعية بأكثر خصوصية.

خطة دقيقة وواضحة

◇ هل هناك ضمانات دولية لتنفيذ مخرجات الحوار ؟

- طبعاً.. الدول الراعية ساندت اليمن بشكل عام والحوار الوطني بشكل خاص لكي يُنجز هذه الوثيقة التي تعتبر مخرجاً أساسياً لليمن من أزمتها، وبالتالي لا مخرج لدينا من الأزمة سوى الحوار، ولو ظلينا حتى مائة عام في حالة صراعات لن نخرج من تلك الصراعات الا يمثل هذا الحوار، وبالتالي لا بد أن تفكر في ذلك الدول الراعية ليست هي من يجب أن تضع لنا ضمانات تنفيذ المخرجات وليس لها علاقة بالضمانات، هي بالمقام الاول هيأت وساعدت في تهيئة الأجواء والامكانات والخبراء بحيث تنفق جميعاً على طائلة واحدة وهذا هو الأساس، أما بعد الحوار الوطني، فمن وجهة نظري - انه يرتبط بدرجة أساسية بالشعب اليمني ومن الشعب الموجودة في الحوار الوطني، ومن الأحزاب بشكلها الأساس دون أي تكلو والنظر الى النقاط التي قد تضعها بعض القوى.. لا نقول سياسية ولكن قوى شخصية شكلت نفسها خلال مراحل سابقة، بل الاصح يجب أن تكون هناك خطة دقيقة وواضحة في كيفية الانتقال من الوضع الحالي الى اللحظة الحاسمة التي يتم فيها تطبيق مخرجات الحوار في دستور قادم.

لا عراقيل

◇ هناك مطالب يحاول البعض إدراجها على جدول أعمال المؤتمر وهي لم تتضمنها المبادرة الخليجية ولا اللائحة الداخلية للحوار.. الى أي مدى يرايكم تؤثر على التسوية السياسية وعلى نجاح الحوار ؟

- هو في الأساس يجب علينا أن نعود الى المبادرة والنظام الداخلي وهي البنود المطروحة في كيفية خروج البلاد من أزمتها وحددت لكل فريق من الفرق التسعة محاور أساسية وضعها خبراء محليون ودوليون إذا ما تم السير وراءها فهي المخرج الأساسي الى كيفية وضع دستور قادم يخرج البلاد والناس من وضعهم الاقتصادي والمادي المتردي، واي مدخلات أو مواضيع من خارج المحاور المحددة قد

يحيى دويد :

سبعة مكونات في فريق العدالة الانتقالية تعلن رفضها لتقرير الفريق



أعلنت سبعة مكونات فريق العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار الوطني رفضها الكامل للتقرير النهائي للفريق كونه يخالف مرجعيات مؤتمر الحوار والدليل المنظم لأعماله..

أعلنت سبعة مكونات فريق العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار الوطني رفضها الكامل للتقرير النهائي للفريق كونه يخالف مرجعيات مؤتمر الحوار والدليل المنظم لأعماله..

مؤكد أن أنه تم إضافة بنود لم تكن على الإطلاق مشمولة أو متضمنة لها تقارير مجموعات العمل المصغرة في

فريق العدالة الانتقالية.. وحذرت المكونات السبعة وهي المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله والحراك الجنوبي السلمي والمرأة ومنظمات المجتمع المدني وحزب الحق

في مؤتمر صحفي عقد السبت بقاعة العدالة الانتقالية بمؤتمر الحوار

من التعامل مع التقرير المقدم الذي وصفوه بالتقرير المشوه والمحرّف كونه يحوي معلومات مغلوطة ومضلّة ويعبر عن رغبة مكونات محددة أدارت صفقة فيما بينها في محاولة لتبرئة نفسها من ممارسات وصراعات 50 عاماً مضت.

وقال جانبه اعرب الاخ يحيى دويد عضو فريق العدالة الانتقالية عن أسفه للوصول إلى هذا التباين الكبير بسبب إصرار بعض المكونات في فريق العدالة على الاستنثار بقرارات ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني..

وقال دويد: من الطبيعي أن تحصل تباينات في إطار كل الفرق حول قضايا معينة وقد كان فريق العدالة الانتقالية في بداية عمله يمثل نموذجاً رائعاً ومشرفاً وكان تقريره في المرحلة التصفية من أفضل التقارير حيث تجاوزت نسبة التوافق بين الفريق أكثر من 90%..

واضاف: كان يحدونا الأمل أن ننهى أعمالنا بنفس الروح وبنفس آليّة التوافق ولكن للأسف حصلت منذ أسبوعين بعض التباينات حول نقاط معينة مما أدى الى انسحاب خمسة مكونات ثم لحق مكونات وكنا نعتقد أنه عملاً بالدليل المنظم لمؤتمر الحوار الوطني أن اللجنة المصغرة سوف

توزيع مسودة التقرير فوجئنا باستنثار الأقلية داخل فريق العدالة الانتقالية الذين خرجوا بتقرير لا يمت بصلة إلى ما تم مناقشته ولا للمسودات التي كانت موضوعة لمحور النقاش.

واستعرض دويد بعض القضايا الخلافية ومنها أن المكونات التي استمرت في اللجنة المصغرة قامت بإعداد تقرير يخالف مرجعيات الحوار الوطني والدليل المنظم لأعماله ولم تكن ضمن مسودة التقرير العام الذي تم اعاده في فترة سابقة..

وأكد يحيى دويد أن ما حصل في فريق العدالة الانتقالية شيء مؤسف ويتهدد الحوار ومنطلقات الجميع مرجعيات الحوار الوطني ونصوص المبادرة الخليجية والبيها وقراري مجلس الأمن الدولي.

مؤتمر الحوار الوطني..

وقال دويد: من الطبيعي أن تحصل تباينات في إطار كل الفرق حول قضايا معينة وقد كان فريق العدالة الانتقالية في بداية عمله يمثل نموذجاً رائعاً ومشرفاً وكان تقريره في المرحلة التصفية من أفضل التقارير حيث تجاوزت نسبة التوافق بين الفريق أكثر من 90%..

واضاف: كان يحدونا الأمل أن ننهى أعمالنا بنفس الروح وبنفس آليّة التوافق ولكن للأسف حصلت منذ أسبوعين بعض التباينات حول نقاط معينة مما أدى الى انسحاب خمسة مكونات ثم لحق مكونات وكنا نعتقد أنه عملاً بالدليل المنظم لمؤتمر الحوار الوطني أن اللجنة المصغرة سوف

توزيع مسودة التقرير فوجئنا باستنثار الأقلية داخل فريق العدالة الانتقالية الذين خرجوا بتقرير لا يمت بصلة إلى ما تم مناقشته ولا للمسودات التي كانت موضوعة لمحور النقاش.

واستعرض دويد بعض القضايا الخلافية ومنها أن المكونات التي استمرت في اللجنة المصغرة قامت بإعداد تقرير يخالف مرجعيات الحوار الوطني والدليل المنظم لأعماله ولم تكن ضمن مسودة التقرير العام الذي تم اعاده في فترة سابقة..

وأكد يحيى دويد أن ما حصل في فريق العدالة الانتقالية شيء مؤسف ويتهدد الحوار ومنطلقات الجميع مرجعيات الحوار الوطني ونصوص المبادرة الخليجية والبيها وقراري مجلس الأمن الدولي.

مؤتمر الحوار الوطني..

وقال دويد: من الطبيعي أن تحصل تباينات في إطار كل الفرق حول قضايا معينة وقد كان فريق العدالة الانتقالية في بداية عمله يمثل نموذجاً رائعاً ومشرفاً وكان تقريره في المرحلة التصفية من أفضل التقارير حيث تجاوزت نسبة التوافق بين الفريق أكثر من 90%..

واضاف: كان يحدونا الأمل أن ننهى أعمالنا بنفس الروح وبنفس آليّة التوافق ولكن للأسف حصلت منذ أسبوعين بعض التباينات حول نقاط معينة مما أدى الى انسحاب خمسة مكونات ثم لحق مكونات وكنا نعتقد أنه عملاً بالدليل المنظم لمؤتمر الحوار الوطني أن اللجنة المصغرة سوف